المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 09-12-2006 العـــدد : 14714
الصفحـات : 35 المسلسل : 246

ملف صحفي

القمة الخليجية السابعة والعشرون: ١-٢

الأمن ومكافحة الإرهاب واستكمال مسيرة التكامل أبرز التحديات

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 09-12-2006 العـــدد : 14714
الصفحـات : 35 المسلسل : 246

فتحي حسن عطوة
(القاهرة)

على مدار اليوم وغد، يجتمع قادة الدول الخليجية الست في قمتهم السابعة والعشرين - غير القمم التشاورية منذ عام ١٩٩٨- من أجل استكمال مسيرة التعاون التي أكملت عامها الخامس والعشرين.

ومن نافلة القول أن القمة السابعة والعشرين تكتسب أهمية متزايدة نظرا للأحداث المتسارعة التي تمر بها المنطقة والتحديات الإقليمية الكبيرة، في الوقت الذي تسعى فيه دول الخليج إلى إحداث تنمية تلبي حاجة شعوبها وتتواكب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

وقد يحلو للبعض تشبيه ظروف انعقاد القمة الخليجية الحالية بالظروف التي مرت بها المنطقة عند إنشائه منذ ٢٥ عاما لكن من الانجازات التي حققها قادة دول الخليج عبورهم ثلاثة حروب إقليمية، وتنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس رغم التقلبات الشديدة التي مر بها النظام الدولي وتحوله من نظام القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية ومرور العالم بموجة من الإرهاب غير مسبوقة.

ومن هنا يمكن القول أن هناك العديد من التحديات التي تمر بها مسيرة المجلس لعل اهمها:

١-التحدي الأمني: ففي ظل ما يشهده العالم اليوم من تطورات وأحداث أمنية متسارعة، تقوم بها العناصر الإرهابية، فإن التحدي المفروض على دول المجلس الآن، هو المزيد من تنسيق المواقف لمحاربة الإرهاب، ونبذه، بمختلف أشكاله، وصوره، وأياً كان مصدره، وما يدفع له من أسباب ومبررات واهية، ودعم كل جهد اقليمي، ودولي لمكافحة الإرهاب، من خلال بلورة المواقف وتنسيقها حول تعريف الإرهاب وتحديده، والتمييز بينه وبين حقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال، التي لا تستبيح دماء الأبرياء.

ولعل المملكة من أهم الدول التي لها مواقف محددة وثابتة في مجال مكافحة الإرهاب خاصة استضافتها أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، في الرياض في شهر فبراير ٢٠٠٥م، وما توصل إليه المؤتمر من توصيات، وفي مقدمتها مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بانشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. الذي لا شك أنه سيسهم بشكل حيوي وفاعل في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب. ويرتبط بمفهوم الأمن الخليجي التعاون في تأمين أطرافه خاصة مع الأزمات الطاحنة التي تمر بها المنطقة خاصة في فلسطين والعراق ولبنان، والأزمة بين إيران والولايات المتحدة حول البرنامج النووي الإيراني، واحتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج على ضوء امتلاك إسرائيل للقنابل النووية.

٢- التحدي السياسي: المتمثل في إدارة مجلس التعاون لعلاقاته الخارجية في عالم بالغ التعقيد، إذ أن معالم نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب بدأت تتكشف مع كل يوم تخوض فيه كل من روسيا والصين تنافساً أو «تناطحاً» مع العملاق الأميركي، ومع كل يوم تفقد فيه واشنطن قدراً من سطوتها على التحالف الغربي. وفي نفس الوقت فإن استقرار منطقة الخليج مرتبط إلى حد كبير باستقرار محيطه ومن هنا فإن مجلس التعاون الخليجي عليه المزيد من التنسيق في التحرك العربي والدولي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، والوضع المتأزم في العراق، ولبنان.

٣- التحدي الثالث: تسريع التكامل الخليجي في وقت تزداد فيه التكتلات الدولية ولا مجال لدولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تتعامل بكفاءة بمفردها مع المعطيات الاقتصادية التي فرضتها التكتلات الدولية.

وأمام مجلس التعاون تحدي كبير في استكمال الاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي واستكمال الجهود لتأمين دخول اليمن في مجلس التعاون عام ٢٠١٥.

٤- التحدي الرابع: يتمثل في التحدي الاقتصادي وتنويع هياكل الإنتاج في دول الخليج بدلا من الاعتماد على سلعة واحدة، وكذلك تحقيق الإستراتيجية السكانية التي اعتمدها المجلس الأعلى في اجتماعاته التاسعة عشر أبوظبي، ١٩٩٨م، وإستراتيجية التصنيع التي أقرتها دول المجلس في الدورة السادسة للمجلس الأعلى بمسقط ٣-٦ نوفمبر ١٩٨٥م.

ولايعني وجود هذه التحديات أن مسيرة التعاون خلت من الانجازات التي تواجه التحديات وان هناك إنجازات عديدة في العديد من المجالات أهمها:

١- أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية:

كانت أبرز الانجازات السياسية هي المساهمة في تطويق وإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، ثم تحرير دولة الكويت، عندما أقدم النظام العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ على ارتكاب جريمة غزو دولة الكويت واحتلالها، سارعت دول مجلس التعاون ومنذ الساعات الأولى بالتحرك من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول مجلس التعاون. ومثلت دول المجلس نواة التحرك السياسي والدبلوماسي الرافض للعدوان ونتائجه والمطالب بالانسحاب بلا شروط. وتوّجت الجهود والمواقف الخليجية بقرارات اتخذتها القمة الحادية عشرة لمجلس التعاون التي عقدت في الدوحة خلال ديسمبر ١٩٩٠.

حيث أكدت القمة وقوف دول المجلس في وجه العدوان وتصميمها على مقاومته وإزالة آثاره ونتائجه، ثم دعم وحدة واستقرار وسيادة العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق، حيث أبدت دول مجلس التعاون، في أكثر من مناسبة، حرصها الأكيد على الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق في محنته السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٤م. كما ساندت الانتخابات التشريعية، وإقرار الدستور، والإجراءات اللاحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، مع دعوة كافة القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل كافة أطياف العراق الأثنية، والدينية، دون تمييز، وتعبّر عن تطلعات مواطنيه ومحيطه العربي في إرساء دعائم عراق آمن، ومستقر، وموحد، قادر على إدارة شؤونه بنفسه، وعلى معاودة دوره كعضو فعّال في محيطه العربي والدولي. كما سعت دول مجلس التعاون، من خلال المشاركة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 09-12-2006 العـــدد : 14714
الصفحـات : 35 المسلسل : 246

في مؤتمرات الدول المانحة، ونادي باريس، واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائية، للتسريع في عملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق.

وقد ساندت دول الخليج دولة الإمارات في قضية الجزر الثلاث منذ عام ١٩٩٢ أصبح موضوع الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، ولقد ساندت دول المجلس موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قضية الجزر، وطالبت إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية، والدخول في مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات حول قضية الجزر الثلاث المحتلة، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

هذا فضلا عن دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام منذ تأسيس مجلس التعاون في ٢٥ مايو ١٩٨١م ومواقفه تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام واضحة في دعمها حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل، وشامل، ودائم، للصراع العربي الإسرائيلي . ويعكس بيان الدورة الأولى للمجلس الأعلى الصادر في مايو ١٩٨١ عمق التزام دول مجلس التعاون بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، حين أعلنت دول المجلس «بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف».